الفصل الثالث

حرفة «صناعة التاريخ»

obeikan.com

obeikan.com

(٣)

(١) حرفة «الهندسة التاريخية»[١]

تُعَدّ حرفة «الهندسة التاريخية» قديمة كقدم التاريخ، وكانت تعرف على أنها مسئولية مهنية عندما خاضت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى.

ويتضح عند إمعان النظر فى حالات خاصة كيف تعمل المنظومة، ولسوف أقوم بفحص حالتين كمثال توضيحى، وجدير بالذكر أنى انتقيتهما من مشروع إعلامى كبير تابع للحكومة، تم تنفيذه فى حقبة الثمانينيات: «تحويل الساندينيستا إلى شياطين: أى شيطنة الساندنيستا»(*) عند الدفاع عن دول الإرهاب التابعة لواشنطن.

ومن البراهين التى سيقت على أن «نيكاراجوا» سرطان مسبب لاستشراء الدمار فى نصف الكرة الجنوبى ـ وكان هذا البرهان مقبولاً ظاهريّا كالبراهين الأخرى التى سبقته ـ هو أن أفراد الساندينيستا أمدوا الهجوم الإرهابى على قصر العدل بأفراد حرب العصابات إم ـ ١٩ فى نوفمبر (١٩٨٥م) بكولومبيا.

ونشرت صحيفة نيويورك تايمز فى يومى (٥، ٦ يناير ١٩٨٦م) قصصًا حول اتهامات كولومبيا لنيكاراجوا ونفى نيكاراجوا لها، وصرح وزير الخارجية الكولومبى فى مؤتمر صحفى قائلاً: «قبلت كولومبيا تفسير وزير خارجية نيكاراجوا ميجيل ديسكوتو، واعتبرت الحادث شيئا منتهيا».

(*) لكسب تأييد الرأى العام الأمريكى لشن عدوان عسكرى على أى دولة، يمهد الإعلام ـ وهو أحد الأعمال الكبيرة فى الولايات المتحدة ـ big businesses ـ لذلك بتحويل ذلك العدو إلى شيطان، أو خطر محدق على وشك الإضرار بالشعب الأمريكى، أو كليهما ـ المترجمة.

وتم نشر هذه الأخبار فى الصفحة رقم (٨١) من صحيفة «بوسطن جلوب» فى قسم الرياضة. ولم تنشر صحيفة التايمز هذه الحقيقة على الإطلاق، إلا أن المقالة الافتتاحية لها فى اليوم التالى أكدت أن : «أنهك الدليل صبر كولومبيا ـ وهو الشىء الذى جعلته نيكاراجوا محل نقاش ـ وكان الدليل إمداد الساندينيستا الإرهابيين الذين نفذوا حادث شهر نوڤمبر بالأسلحة». ونشرت جريدة التايمز فى (١٥ يناير) : «قام المسئولون الأمريكيون بربط نيكارجوا بالإرهاب الحادث فى بوجوتا» -وهى تهمة نفتها حكومة نيكارجوا- ونشرت مقالة فى عمود رأى كتبها «إليوت أبرامز» يكرر فيها الاتهامات التى يعلم كل من أبرامز والصحفيون أنها لا تستحق. **وتكرر ذلك فى عمود الأخبار فى إصدار الصحيفة ذاتها فى (٢٦ فبراير)، متجاهلة حقيقة الأمر لثانى مرة، وهى أن كولومبيا رفضت رسميًا الاتهامات، وقدّرت أن الحادث شىء منته. أخفقت أيضًا صحيفة الواشنطن پوست فى أن تنشر قبول كولومبيا لعدم مسئولية نيكاراجوا عن الحادث** [٢].

وأما المقالة الافتتاحية لجريدة التايمز الصادرة بتاريخ (١٨ مارس)، والتى كان عنوانها الرئيسى «عرض الرعب فى نيكاراجوا» فلقد ناقشت عرض ريجان «١٠٠ مليون دولار لمساعدة الكونترا ضد اليساريين الطغاة فى نيكاراجوا».

وانتقدت المقالة الافتتاحية خطاب ريجان المفعم بالادعاءات التى لا دليل عليها، والتى أثارت بعض الشعور بعدم الارتياح. وجادل الصحفيون بقولهم : «كان يتعين على السيد ريجان أن يتمسك بالتجاوزات التى لا يمكن نكرانها» الخاصة بقوات الساندينيستا، وكان يتوجب عليه أن يسأل كيف يمكن «احتواؤها وما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية فى نيكاراجوا» وأن تضعها فى مصاف دول الإرهاب التابعة لواشنطن.

وقدم الصحفيون قائمة «بالمآسى الحقيقية فى نصف الكرة» ألا وهى السياسات «الشمولية» المطبقة داخل الدولة، وتعقيد «مشكلات أمن المنطقة» من خلال بناء أكبر قاعدة جوية عسكرية فى أمريكا الوسطى وميناء فى عمق الكاريبى بمساعدة الكتلة السوڤييتية، ومساندتها «للرفقاء أفراد حرب العصابات فى السلڤادور».

واختتموا قائمة «التجاوزات التى لا يمكن نكرانها» كالتالى : «توضح ما هو أكثر من التقوى مشاركة توماس بورج وزير الداخلية فى قداس من أجل قوات حرب العصابات (إم - ١٩) الذين قصفوا قصر العدل فى بوجوتا بكولومبيا» ويعتبر ذلك دليلا قاطعا على تورط أفراد الساندينيستا فى الهجوم الإرهابى . وأوضح وليام بيتشر المراسل الديبلوماسى لصحيفة بوسطن جلوب حضور بورج «صلاة الذكرى المقامة لصالح قوات حرب العصابات «إم -١٩»، الذين استخدموا أسلحة يزعمون أن نيكارجوا زودتهم بها»، ويعتبر هذا بمثابة «خطأ» يأمل «المحللون الجادون» أن يكون سببه «زيادة الضغط العسكرى» ضد نيكارجوا، ويلاحظ أن بيتشر قد أوضح ذلك متناسيًا ـ ظاهريًا ـ أن صحيفته نشرت منذ تسعة أيام ماضية أن كولومبيا رفضت هذا الزعم[٣].

وأثار فضول أحد القراء فى أريزونا، وهو دكتور جيمس هاميلتون، أن يعرف أساس تجديد الاتهامات التى أثارها محررو التايمز؛ لأنه كان على دراية برفض حكومة كولومبيا لها، فكتب سلسلة من الخطابات لمحرر التايمز ـ ماكس فرانكل ـ تلقى ردًا عليها خطابا يثنيه عن ذلك من محرر الشئون الخارجية وارين هوج، وبعد محاولات كثيرة؛ للحصول على رد لهذا السؤال البسيط، تلقى أخيرًا خطابًا من هوج فى منتصف شهر يوليو عنوانه : «ردًا على تساؤلك عن توماس بورج»، كتب هوج قائلاً : «حضر السيد بورج القداس الذى أقيم فى ماناجوا وترأسه المبجل «أوريل مولينا» للاحتفال بالذكرى الأولى لرحيل «أونريك شميدت»، وزير الاتصالات الذى تم الفتك به فى معركة خاضها ضد الكونترا، وهتف أحد المصلين فى أثناء القداس أنه يجب الصلاة على شهداء القوة (إم-١٩)، ثم مد باسطًا رايتها»[٤]. وكتب هاميلتون : «وعلى هذا تحول القداس المقام لأحد أفراد الوزارة الذى كان فيما سبق عضوًا بالساندينيستا ـ على يد أحد الصحفيين فى إحدى المقالات الافتتاحية ـ إلى «قداس لشهداء قوة حرب العصابات (إم -١٩) مما أعطى الفرصة لجريدة التايمز كى تسىء إلى شخص بورج، وتلمح إلى وجود علاقة بين أفراد الساندينيستا والقوة (إم -١٩) «تستغل

فى ذلك تصرف أحد الأفراد فى الكنيسة فى هذا اليوم لتأييد جدلها»، ومن ثم فمن المفيد جداً التغاضى عن بعض الحكايات! [٥].

وفى الواقع فإن بقية «التجاوزات التى لا يمكن نكرانها» المذكورة بجريدة «التايمز» ليست بالأمثل، ويلفها عنصر التشويق، وذلك بالنظر إلى الهيستريا التى تمت إثارتها حول عدم رغبة نيكاراجوا فى الانصياع للأوامر، وجهودها المفرطة حتى تنجو من هجوم الولايات المتحدة.

وكان أحد المتطلبات الأكثر أهمية إرساء قواعد «التناسق» بين الكونترا، وأفراد حرب العصابات بالسلڤادور، وأصبحت أخبار هذا «التناسق» من أهم مواد الدعاية التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم ركيزة لوسائل الإعلام، وتم ذلك بتجاهل حجم ونوع المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة للكونترا، والتورط المباشر فى أعمالهم الإرهابية، وبالادعاء المتواصل، أنه بالرغم من أن المتمردين بالسلڤادور ينكرون الحصول على مساعدات من نيكاراجوا، فصرح چيمس لومواين بعد توقيع اتفاقات السلام بأمريكا الوسطى فى أغسطس (١٩٨٧م)[٦] قائلاً:

«توضح الكثير من الأدلة أن تلك المساعدات واقع ملموس، والسؤال المطروح هنا هو إلى متى سوف يستطيعون العيش بدونها» ولم يقدم لومواين أى أدلة سواء فى وقتها، أو بعد ذلك ليدعم ما يدعيه(*).

فكان يجب عليه فقط أن يعلق على فشل حكومة الولايات المتحدة ـ التى لا تعوزها على الاطلاق أى تسهيلات ـ فى أن تقدم أى دليل يمكن تصديقه منذ مستهل عام (١٩٨١م) ـ وذلك شىء يسير ـ كما ذكرت المحكمة الدولية التى راجعت المادة التى قدمتها الولايات المتحدة، حتى تقيم الدعوى، لكن المحكمة رفضت الدعوى؛ لأنها غير مبنية على أسس جوهرية[٧]، وبما أن الادعاء كان من ضروريات الدعاية فهو صحيح.

(*) قد يشابه ذلك اتهامات الولايات المتحدة لسوريا بأنها تساعد المقاومة العراقية، دون تقديم أدلة، وإنما ذلك ذريعة للاعتداء على سوريا، كما كانت أسلحة الدمار الشامل، أو هجمات ٩/١١، أو التعاون مع القاعدة اتهامات زيفتها الإدارتان: الأمريكية والبريطانية لغزو العراق ـ المترجمة.

جهود «التايمز» فى أن تحمى الحقائق المطلوبة، كاشفة. فبعد نشر كلمة لومون، كتبت مؤسسة لتوجيه وسائل الإعلام تدعى «العدل والدقة فى وسائل الإعلام» (Fairness & Accuracy in Media)، خطابًا للتايمز تسألها فيه أن تنشر «دليل لومون المسهب» حتى يعرفه القراء. ولم يتم نشر ذلك الخطاب إلا أنه قد تحدث إليهم محرر الشئون الخارجية، وهو چوزيف ليليفيلد ليخبرهم أن لومون لم يكن «محددا»[٨].

وبعد معرفة أن الاتهامات كانت «غير محددة» فى سبتمبر (١٩٨٧م) أتيح لجريدة التايمز كثير من الفرص حتى تصلح ما هو غير محدد، واستغلت تلك الفرص فى أن تكرر الاتهامات التى كانوا يعلمون سرًا أنها دون أساس.

وفى خضم التسنف الإعلامى، أعلن لومون أنه فيما يخص اتهامات روچر ميراندا ـ المنشق عن الساندينيستا ـ يبدو أن وزير الدفاع أورتيجا «يؤكد ـ بطريقة غير مباشرة ـ وجود مساعدة من الساندينيستا لمتمردى السلڤادور».

وكانت تلك هى ترجمة لومون لتصريح أورتيجا، بأنه لم يكن لحكومة ريجان الحق فى أن توجه هذه الاتهامات مع العلم أنها تقوم بتسليح للكونترا. واسترسل أورتيجا بقوله ـ مع ملاحظة أنه لم يتم نشر هذا الكلام: «يتوافر لأفراد حرب العصابات بالسلڤادور بعض الموارد والسبل للحصول على أسلحة»، و«يتم تسليحهم على نحو أساسى من خلال جهودهم الخاصة» دون الاعتماد «على مصادر خارجية، فهم مكتفون ذاتيًا»، وعلى هذا أصبح إنكار أورتيجا لمساندة نيكاراجوا لأفراد حرب العصابات بالسلڤادور معكوسًا تماما على يد لومون وجريدة التايمز، وتحول إلى «توكيد» لهذه المساندة[٩].

وانضم أيضًا رفقاء لومون فى التايمز إلى هذه المناظرة، فكتب ستيڤن إنجلبرج «يبدو أن اتهام حكومة الولايات المتحدة قد أكده» ميراندا الذى «صرح بأن أفراد الساندينيستا كانوا يقومون بشحن السلاح للسلڤادور عن طريق البحر» وذلك من خلال «خليج فونسيكا»[١٠]. ويبلغ عرض هذا الخليج ثلاثين كيلومترًا، وعليه حراسة مشددة من قبل سفن بحرية أمريكية والفرق الأمنية، وتغطيه شبكة رادار

مركزها جزيرة تيجر الواقعة بالخليج، والتى من خلالها يمكن تحديد موقع السفن وتعقبها، ليس فقط تلك المبحرة فى المنطقة، ولكن أيضا ما وراءها، وذلك كان فحوى الشهادة التى أدلى بها ديفيد ماكمايكل ـ المتخصص بالمخابرات المركزية الأمريكية والمسئول عن تحليل البيانات المتعلقة بالموضوع خلال الفترة التى يشير إليها إنجلبرج ـ أمام المحكمة الدولية.

وبالرغم من تلك الجهود المكثفة، لم يستطع أحد تقديم أى دليل، بالرغم من أنه لم يكن من الصعب على نيكاراجوا إعطاء الدليل على المعونات التى تقدمها المخابرات المركزية الأمريكية لما يسمى فرضًا بالموقف «المتناغم». وبالطبع يتطلب هذا الموقف جهدًا كبيرًا للسيطرة على النفس حتى لا أشرع فى السخرية من هذه النقطة.

وبعد الإفصاح عن معاهدات السلام فى يناير (١٩٨٨م)، كتب چورچ ڤولسكى موضحًا أن الفقرة المذكورة بالاتفاقات التى تدعو «كل الدول أن تمنع استغلال أراضيها لإيواء المتمردين بدول الجوار... تنطبق بصفة أساسية على نيكاراجوا، والتى أشيع أنها تساعد متمردى السلڤادور، والهندوراس الذين تعد أراضيهم جزءًا مهمًا من جهود الولايات المتحدة، الموجهة لإمداد الكونترا»[١١]. ويعتبر ذلك بالتأكيد موجزًا منصفا للدليل المتاح عن مساندة القوات غير النظامية، وقوات العصيان المسلح التى اعتبرتها المعاهدات خارجة عن القانون.

ولم يوضح ڤولسكى لماذا لا تنطبق نفس الفقرة على السلڤادور التى أيضًا «قيل عنها» إنها تورطت فى هيكل المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للكونترا، أو إلى كوستاريكا، والتى «كانت على مدار أمد طويل قاعدة لأكثر حزب ليبرالى لمتمردى نيكاراجوا»، وحيث يواصل « الكونترا الذين استقروا بكوستاريكا» عملياتهم كما نعلم بصورة منتظمة عندما تذيع الأخبار «عن مصدر للكونترا بكوستاريكا». وكما كان علينا أن نعلم بإسهاب أكثر فى التفاصيل، إذا كان هناك بعض الاهتمام بالحقائق[١٢].

وحذر لوموين بعد ذلك أنه إذا «تم مستقبلاً اكتشاف استمرار أفراد الساندينيستا

فى مساعدة أفراد حزب العصابات بالسلڤادور» سوف تنهار معاهدات السلام؛ مع ملاحظة أنه لم يذكر حدوث مشكلة مماثلة فى أى مكان آخر.

وبالنظر إلى الهندوراس، صرح لوموين بحذر بعد ذلك بعدة شهور بأن مساعدة الهندوراس للكونترا «تبدو انتهاكًا» مباشرًا للمعاهدة[١٣]. وأفصح زميله بالتايمز برنارد ترينور المراسل العسكرى بأنه «لم يتم حتى يومنا هذا تقييم حجم المساعدات التى تقدمها الساندينستا لأفراد حرب العصابات بالسلڤادور، على نحو حصرى» ـ **ويعد هذا الإلغاز الصادر من قبل التايمز أحد الطرق لبيان واقع الأمر، بأنه لم يتم تقديم أى دليل يمكن تصديقه منذ الكم الهائل من المساعدات التى تم تقديمها على مدار بضعة شهور منذ سبع سنوات ماضية، وذلك مباشرة عقب أن شنت قوات الأمن التى تساندها الولايات المتحدة «حربًا للإبادة والتطهير العرقى على السكان المدنيين العزل» وصرح بذلك المطران[١٤] ريڤيرا واى داماس الذى خلف رئيس الأساقفة روميرو الذى تم اغتياله.**

ومن ثم تم إرساء دعائم المذهب المطلوب.

ولا يقل تشويقًا عن ذلك حقيقة الأمر التى اعتبرها كل من الصقور والحمائم على وجه سواء من المسلمات وهى: لسوف تعد جريمة كبرى إمداد المدنيين العزل بوسائل لحماية أنفسهم من حرب تم شنها للقضاء على السكان وإبادتهم - على الأقل عندما يقوم عملاء الولايات المتحدة بشن هذه الحرب، وبمساعدة الولايات المتحدة، وعندما وصلت الحرب إلى ذروتها، أدارتها واشتركت فيها مباشرة الولايات المتحدة. فإذا كان من الممكن إمداد ضحايا پول پوت بالأسلحة كى يدافعوا عن أنفسهم، لاعتبر ذلك أمارة لنبل حقيقى. ومما يلقى الضوء على الوضع أن مثل هذه الملاحظات البسيطة ومدلولها الواضح، يعدان شيئًا مبهمًا.

وفى نهاية عام (١٩٨٨م)، أتم لوموين فترة تكليفه كمراسلا لصحيفة نيويورك تايمز بالسلڤادور، والتى استمرت لفترة أربعة أعوام، وانتهز تلك الفرصة لنشر تحليل شامل عن المعونات المقدمة لأفراد حرب العصابات السلڤادوريين[١٥]. وكان ذلك بعد انقضاء خمسة عشرة شهرًا منذ أن كتب عن «الدليل الدامغ» عن

أن المعونة التى قدمتها نيكاراجوا لأفراد حرب العصابات بالسلڤادور كانت شديدة لدرجة أن «السؤال يطرح نفسه : إلى متى سوف يستطيعون العيش بدونها؟» ـ مع ملاحظة أن ذلك كان عقب توقيع معاهدات السلام بفترة وجيزة . ومر أربعة عشر شهرًا منذ أن وافق محرر الشئون الخارجية لجريدة التايمز أن «الدليل الدامغ» لا وجود له ، وانقضت كذلك تسعة أشهر منذ أن نصح لوموين أن يخصص مقالاً كاملاً عن الدليل الفعلى مهما كان (راجع رقم (٨) بالهامش) . وتستحق النتيجة التى تفتق عنها بحث استمر لتسعة شهور نظرة متأنية .

واختفى تمامًا «الدليل الدامغ» عن مساعدات نيكاراجوا التى اعتمد عليها أفراد حرب العصابات بالسلڤادور منذ مستهل نشأتهم . ولا يشير لوموين إلى ما ادعاه فى الماضى ، أو إلى الطلب بأن ينشر للعيان «الدليل الدامغ» أو إلى إسهام ادعاءاته التى لا أساس لها من الصحة فى مشروع «تجريم الساندينيستا» ، وحماية العملاء الأمريكيين القتلة وإضعاف معاهدات السلام .

وتبين حاليًا أن الدليل «عرضى لحد بعيد ، ويمكن تأويله بطرق مختلفة» . فهذا الدليل ليس «بالدامغ» ، لكنه بالأحرى «دليل متهافت» ، لا ينم عن شىء يمكن تصديقه . وعلاوة على هذا يدل هذا «الدليل المتهافت» على أن الشحنات كانت «ضئيلة أو ربما على نحو متقطع» ، وهى ليست من هذا النوع من المساعدات الكبرى التى أصبح من خلالها بمقدور قوات حرب العصابات السلڤادورية أن تظل على قيد الحياة ، وذلك تبعًا لما تم نشره منذ أغسطس (١٩٨٧م) . ومن ثم لن تصيب هذا النتائج بالصدمة كل من تناول بالدراسة الدعاية التى تجريها الحكومة الأمريكية عن هذا الموضوع على مدار السنوات الماضية .

وكما يؤكد لوموين ، كان «للدليل المحدود» صلة بالتهريب بالسفن ، من قبل الكتلة السوڤييتية ، وعلى رأسها كوبا ـ مرة أخرى يؤكد دون الاستناد إلى دليل . وبمواصلة القراءة يبدو لنا ـ فى المقابل ـ على الأقل دليلاً كبيرًا على نقل مباشر للأسلحة من الكونترا لقوات حرب العصابات فى السلڤادور ، وعن تورط جيش الهندوراس فى تهريب الأسلحة لهم عن طريق السفن .

ولن يفاجئ ذلك أيضًا من تجشموا العناء وقرءوا الدعاية التى تبثها الحكومة بدلاً من نقل التصريحات الصحفية ببساطة. وأما البحث الذى أجرته وزارة الخارجية الأمريكية عن الخلفية التاريخية لعام (١٩٨٤م)، فلقد قدم شهادة أحد رجال الساندينيستا المنشقين، والذى لم يعط دليلاً يمكن تصديقه عن تزويد الساندينيستا لقوات حرب العصابات فى السلڤادور بالسلاح، لكنه زعم أن الأسلحة كانت قادمة من المكسيك وجواتيمالا[١٦]. (ومن المحتمل أيضًا ـ وإن لم يتم تحرى الأمر ـ أنه عندما فرّ وكلاء الولايات إلى الحدود فى فبراير (١٩٨٨م)، بعد بتر رحلات الإمداد الجوى التى كانت تتم ثلاث مرات فى اليوم الواحد، بدءوا ببيع أسلحتهم لضباط الهندوراس الفاسدين، الذين بدورهم قاموا ببيعها إلى قوات حرب العصابات السلڤادورية، وهى مسألة سوف نعود إليها مباشرة).

يخبر لومواين جمهور القراء الآن، بأن أهم ما أسهمت به الساندينيستا لقوات حرب العصابات السلڤادورية هو توفير «ملاذ آمن» فى نيكاراجوا من أجل المكاتب، وعمليات التنظيم [اللوجيستية والاتصالات]، وأيضًا لإتاحة الفرصة للسفر من خلال نيكاراجوا إلى دول أخرى.

وينطبق ذلك على عدة دول أخرى تقع خارج نطاق الولايات المتحدة، أو خارج نطاق تابعيها، وقدمت دومًا كل دول المنطقة ـ بما فى ذلك كوستاريكا ـ تلك المساعدات، بل والأكثر منها التى يتم تقديمها إلى القوات الأمريكية بالإنابة لمهاجمة نيكاراجوا.

ولسوف يكتشف القارئ المتأنى مما سلف ذكره، أن اللغز الذى استمر طوال سنوات كثيرة قد انهار. وكما كان دومًا جليًا، تستحق الحكايات التى تتم روايتها عن «التناغم» أن نسخر منها. وتم الإبقاء على عملية الاحتيال تلك بنجاح طالما كان إمداد الكونترا بالمساعدات خيارًا سياسيًا مهمًا وقابلا للتطبيق، ثم أصبح من اللازم تقديم القوات الأمريكية بالإنابة كقوات حرب عصابات حقيقية، وعلى إثر هذا للتصميم على أحداث «تناغم» بين قوات الكونترا التى تهاجم نيكاراجوا، وقوات حرب العصابات المؤلّفة من أبناء البلد فى السلڤادور

وكلتاهما تعتمد على معونة خارجية حتى تتمكن من البقاء. ومع نهاية عام ١٩٨٨م، كان الخيار المتاح للكونترا هو خسارة بقايا جاذبيتها، والسبب فى هذا جزئيًا هو أنه لم يعد هناك حاجة إليها كوسيلة لتحقيق أقصى حد لمعاناة المدنيين، وشعورهم بعدم الرضا فى نيكاراجوا، وتحويل الدولة إلى خراب، والسبب الجزئى لهذا هو أنه ثبت استحالة الإبقاء على القوات بالإنابة على أرض المعركة.

ومن ثم سوف يريدون أن يكون مصير هذه الأقصوصة الانزواء دون معرفة ماذا كان يدور قبل ذلك، ويجب أن يتم شطبها من التاريخ، ولسوف يحدث ذلك بالفعل.

قواعد اللعبة هى أن تحدد القوة الراسخة موضوع الجدال، فتفرز منظومة وسائل الإعلام الحكومية أقاويل عن مساعدة الساندينيستا لقوات حرب العصابات السلڤادورية، وترددها بشكل مكثف ـ فى حين أنهم يعلمون تمامًا أن لا أساس لها من الصحة ـ طوال الفترة التى يرونها مناسبة لإثارة القضية.

وقد يسمح بين الفينة والأخرى لأحد المتشككين بأن يتطفل بملاحظة أن الدليل حقًا ضعيف؛ بيد أن مسألة مساعدة السلڤادور لقوات الكونترا التى تحركها الولايات المتحدة تُعَدّ شيئا خارج قائمة الاعتبارات، ولن يتم التحقيق فيه بالرغم من أنه لم يعد هناك مجال للشك فى استغلال السلڤادور لمهاجمة نيكاراجوا عام (١٩٨٦م)، وأن هذه المصادر عينها التى ذكرت الحقيقة فى ذلك الوقت ـ لكن تم غض البصر عنها ـ تدعى أن العمليات مستمرة، لكن تم التغاضى عنها. وطالما كان هذا الوضع يمكن الاستفادة منه فسوف يتم الإبقاء على فرضية «التناغم» السخيفة، ويمكن إحياء مبدأ المعونات الخارجية المهمة الذى كان مهملاً حينما تظهر الحاجة إليه، فلقد تم إرساء هذه القاعدة فى الوعى العام، بالرغم من التراجع الهادئ[١٧].

اقتربت مناقشات التيار الرئيسى من فكرة أنه يجب على نيكاراجوا والحكومات الأخرى ـ والأفراد إن أمكن ـ إرسال المساعدات لمن يحاولون الدفاع عن أنفسهم ضد الجيوش الهائجة، وفرق الموت لأى نظام عسكرى تزرعه القوى

الأجنبية. وبإمعان النظر فى هذه المسألة المحظورة، تتبين بعض النتائج المثيرة للاهتمام عن المناخ الأخلاقى والفكرى السائد، لكنه سوف يجنح بعيداً عن إجماع القوى التى لا مجال للتفكير فيها.

وقد نلاحظ فى نهاية الأمر أنه لا يتمتع كل المنشقين بالمعاملة الملكية التى حظى بها عضو الساندينيستا المنشق ميراندا، وذلك فى وقت حاسم ألا وهو المرحلة الأخيرة من الحملة الإعلامية للحكومة الموجهة لنسف معاهدات السلام غير المرغوب فيها. وبالنظر لحالة ميراندا، كان مستهل القصف الإعلامى مقالين بالصفحة الأولى من صحيفة واشنطن پوست (عدد ١٣ ديسمبر ١٩٨٧م)، واستمر الحال على هذا المنوال لأسابيع تالية، حيث تابعت وسائل الإعلام دعاية وزارة الخارجية التى اتخذت من شهادته أساسا، وذلك بمصاحبة تحذير مشئوم بأنه قد تحاول نيكاراجوا أن تدافع عن أراضيها الوطنية من رحلات الإمداد التابعة للمخابرات المركزية الأمريكية، والموجهة لحساب القوات الأمريكية بالإنابة.

الزعم القائل بأن نيكاراجوا تتحدى أسطول الولايات المتحدة ـ العاجز! ـ من خلال إرسال أسلحة إلى السلڤادور، دون أن يتعقبها أحد عبر خليج فونسيكا، وكذلك التقرير القائل بأن الساندينيستا كانوا يخططون لخفض عدد قواتهم العسكرية المعتادة، وإمداد أفراد الشعب بأسلحة خفيفة تحسبا لغزو أمريكى محتمل ـ حولت ذلك وسائل الإعلام المستقلة إلى تهديد؛ «لإرباك وإرهاب دول الجوار»[١٨].

وعلى نقيض هذا عند مقارنة رد فعل وسائل الإعلام إزاء ارتداد هوراشيو آرسى (رئيس مخابرات قوة الكونترا الرئيسية) من عام (١٩٨٥م)، فبعد حصوله على لجوء سياسى من سفارة المكسيك بتيجوشيجالپا، سافر آرسى إلى مكسيكو سيتى عام (١٩٨٨م)، ثم إلى ماناجوا فى ظل البرنامج الحكومى للعفو، وبينما كان فى المكسيك أجروا معه لقاء أدلى فيه بأشياء مثيرة.

فصرح رئيس مخابرات الكونترا بتفاصيل تأييد الپنتاجون للكونترا فى انتهاك قيود الكونجرس، بما فى ذلك التدريب على يد معلمين أمريكيين تابعين للجيش

عام (١٩٨٦م)، فى قاعدة جوية أمريكية فى إحدى الولايات الجنوبية، وهى قاعدة شبه سرية مزودة بسبعة عشر مهبطا للطائرات، وقد سافروا إليها من خلال الناقلات (هيركيوليس سى ـ ١٣٠)، بالطبع دون المرور بإجراءات الجوازات والهجرة أو الجمارك. وكان المدربون من فورت براج. وبعد انتهاء حرب فوكلاند ـ مالڤيناس عام (١٩٨٢م) فقد الكونترا بالهندوراس مدربيهم ومستشاريهم الأرچنتينيين، لكن تم تدريبهم بالقاعدة الأمريكية بشكل غير قانونى (بما فى ذلك آرسى نفسه)، وتضمن فريق المدربين متخصصا من شيلى فى الحرب النفسية، ومن ثم كتب البقاء لحلقات الوصل التابعة للدول الفاشية الجديدة، التى تدور فى فلك الولايات المتحدة.

وكان أيضًا «آرسى» من ضمن هؤلاء الذين تم تدريبهم فى القاعدة الجوية إيلوبانجو بالقرب من سان سلڤادور على يد معلمين سلڤادوريين وأمريكيين، وتلقوا تدريبات فى الهندوراس مباشرة على يد قوات جيش الهندوراس الذين تم تزويدهم بالتدريب الأساسى والتنظيمى (من نقل الجنود وإيوائهم وتموينهم) بدءًا من عام (١٩٨٠م)، وكذلك زودوهم بطيارين من أجل رحلات الإمداد الجوى بداخل نيكاراجوا. وساعدت أيضًا سلطات الهجرة فى الهندوراس الكونترا على أن يلتحقوا بمعسكرات اللاجئين من أجل تجنيدهم، وأحيانًا كان ذلك يتم عنوة، وكان يتم تدريب مجندين الميسكيتو على نحو منفصل على يد ضابط يابانى، وكانت الغالبية العظمى من المشرفين على التدريب والمساعدات تنتمى إلى أصل لاتينى: (كوبا، والدومينيكان، وپورتوريكو، وأمريكا الجنوبية)، وبعض الإسپان.

وأما الأسلحة فلقد جاءت على نحو أساسى من إسرائيل، وكما «يعرف الجميع» تم الاستيلاء على الكثير منها عام (١٩٨٢م)، فى حرب لبنان. «وتعج المخابرات المركزية الأمريكية بالكوبيين» وهم كذلك متورطون إلى أخمص أقدامهم فى أعمال الفساد الحادة، ويرجع جزء من تمويل الكونترا إلى تجارة المخدرات.

وتُعد الولايات المتحدة قوة عالمية، ومن ثم قادرة على بناء منظومات إرهاب وفساد محكمة باستغلال عملائها والدول المرتزقة وعلاقاتها المستمرة مع نقابات دولية للإرهاب والإجرام . ويواصل آرسى حديثه مؤكدًا أن المسئولين بالسفارة الأمريكية بتيجو شيجالپا زودت الكونترا بمعلومات استخباراتية . وكان من بين من يتصل بهم فى الولايات المتحدة «روبرت ماك هورن الذى يعمل بالمخابرات المركزية الأمريكية، والكسندر زونرمان الذى يعمل ظاهريًا مع المعونة الأمريكية، لكنه أيضًا يعمل بالمخابرات المركزية الأمريكية»، وكان آرسى أيضًا على اتصال مباشر مع القائمين على مخزن المعونات بتيجو شيجالپا الذى يوجد بمقر شركة إليكتروپورا . كان برنامج المعونة الأمريكية فى الماضى بمثابة ستار للعمليات الإرهابية التى تقوم بها المخابرات المركزية الأمريكية، وبخاصة فى لاوس فى أثناء «الحرب السرية» .

وفرَّ آرسى ذاته بمصاحبة والده، وهو ميچور بالحرس الوطنى لـ «سموزا»، فى اليوم الذى أحرز فيه الساندينيستا انتصارهم فى (١٩ يوليو ١٩٧٩م)، وفى عام (١٩٨٠م) تم تجنيده لصالح الكونترا، وأطلق على نفسه اسما مستعارا، وهو مرسيناريو (أى مرتزق!) . وفى يناير (١٩٨١م)، أصبحت العملية «شيئًا جديا وكبيرا» . فلقد ترقى لمنصب قائد، حيث أصبح رئيسًا بالمخابرات خلفًا للرئيس السابق «ريكاردو لاو» الذى تم صرفه من الخدمة (وربما قتلته الكونترا كما يظن آر سى) . فلقد أصبح «لاو» مصدرًا للحرج فى بداية عام (١٩٨٥م)، عندما ورطه الرئيس السابق للمخابرات فى السلڤادور روبرتو سانتيفانيز ضمن الفريق المكلف باغتيال رئيس الأساقفة (روميرو) وأن يؤدى «دورًا مهمًا» فى تنظيم وتدريب فرق الموت بالسلڤادور وجواتيمالا، وكذلك الاغتيالات السياسية بالهندوراس . ويؤكد آرسى أنه كان «لصًا ضمن اللصوص» .

ويواصل المرتزق حديثه قائلاً: لكن ليس كل أفراد الكونترا «للإيجار» فهناك من يدينون بالولاء لرؤسائهم، ويتلقون رواتب سخية بالقياس على المستوى المحلى .

وتشارك القوات المسلحة فى هندوراس «فى كل عملية يتم تنفيذها بالقرب من الحدود»، فى حين أنها أيضًا تقوم بعمل استخبارات «فى الأهداف العسكرية وغير العسكرية بنيكاراجوا». ويواصل آرسى تأكيده بأن الخدمة الاستخبارية مهمة على نحو خاص؛ لأننا «**نهاجم كثيرًا من المدارس والمراكز الصحية . . . . إلى ما شابه ذلك من المرافق. وحاولنا أن نفعل ذلك حتى لا يصبح بمقدور حكومة نيكاراجوا توفير الخدمات الاجتماعية للفلاحين، وألا تستطيع تطوير مشروعها . . . وتلك هى الفكرة**».

وناقش أرسى أيضًا الفساد الهائل فى منظمة الكونترا، بدءًا من القائد أونريك برميودز إلى من هو أدنى منه فى الرتبة، وناقش كذلك بيعهم للأسلحة والمؤن الأمريكية، «وانتهى الكثير منها . . . من المحتمل فى يد قوات حرب العصابات بالسلڤادور». وبالتعاون مع الضباط بالهندوراس ـ الذين يستقطعون من كل شىء لأنفسهم ـ يقوم الكونترا ببيع البنادق، وأجهزة الاتصالات اللاسلكية لجماعة (FMLN) بالسلڤادور الذين من الممكن أن يكونوا يتلقون المساعدة من أفراد من نيكاراجوا، ولسوف تغمر السعادة لوموين والتايمز لسماع ذلك [١٩].

ومن الجدير بالملاحظة أن ما كان فى جعبة آرسى من أخبار، كان ذا أهمية كبرى أكبر مما كان لدى ميراندا، وكذلك كان لآرثى دور أكثر أهمية بداخل منظمة الكونترا أكبر من دور ميراندا فى نيكاراجوا. وعلاوة على هذا كما لاحظنا، حظيت الكونترا بدعاية واسعة، فحظها من الدعاية يفوق حظ الحكومة. ولكن فى هذه الحالة لم يكن هناك سبيل لتشويه الشهادة؛ حتى تظهر فى شكل سلاح فى حملة «شجب الساندينيستا»، وحشد المساعدات لدول الإرهاب، لكن وعلى النقيض كانت الرسالة خاطئة وتبعًا لذلك قام المحررون بعمل اختياراتهم.

***

(٢) التعهد بالتزام الصمت [٢٠]

كما ناقشت آنفا، هناك مذهب يعتنقه الجميع وهو «ننزع نحن الأمريكيين إلى جلد الذات بخصوص سياساتنا وأفعالنا التى لا نقبلها». إلا أن الحقيقة مختلفة.

فالنموذج السائد هو غضب شديد يوجه إزاء جرائم العدو، يصاحبه دعوة للمبادئ العليا نهنئ أنفسنا عليها كثيراً، ويمتزج ذلك بقدرة فذة على «عدم الرؤية» للجرائم التى تقع مسئوليتها على عاتقنا. وتنتشر فى الغرب بصورة واسعة الأدبيات ـ وإن كان أغلبها احتيالاً ـ التى تدين بشدة المدافعين، أو الذين ينتمون لجماعة المدافعين عن الاتحاد السوفييتى، وعن ضحايا التدخل الأمريكى فى العالم الثالث، لكن قلما يتحدث هذا النوع من الأدب عن السلوك، والذى أصبح نمطًا سائدًا: **صمت وتبريرات لجرائم دولتنا وعملائها عندما تظهر رغبة فى مجابهة الحقائق، ربما قد تؤدى إلى حدوث فرق جوهرى فى تحديد أو إنهاء هذا الأذى. وهذا إجراء نمطى فى الدول الأخرى، مثل الاتحاد السوفييتى، حيث يتم إدانة المنشقين على أنهم مدافعون عن جرائم الغرب التى يشجبها المفوضون [فى الاتحاد السوفييتى]، ذوو الأفكار الصحيحة، ونحاكى هذا النموذج تمامًا هنا.**

ذكرت كثيراً من الأمثلة، ونوقشت أخرى فى مواضع شتى. ولتقييم الثقافة والإعلام السياسى الأمريكى، فلسوف يلتفت أى محلل جاد إلى مجموعة من القضايا، بغض النظر عن جرائم الولايات المتحدة نفسها، ألا وهى قضايا كبار عملائها، مثل السلڤادور وإسرائيل، وذلك فى السنوات الأخيرة. وتعتبر حالة العميل الأخير مسألة كاشفة جدّا؛ لأن استعراض إسرائيل لقوتها عام (١٩٦٧م) سبب حالة من القلق والفزع سادت واستمرت بين المفكرين الأمريكيين. ويحاكى أدب التبرير غالبًا أحد العروض التى كانت تقدم فى حقبة ستالين[٢١].

حملات التشهير المتقنة التى تستهدف الذين لا يفون بمتطلبات المخلصين، تضرب على وتر معروف، فكانت النتيجة، وذلك مثلما يحدث فى أى مكان آخر، هى زرع روح الخوف فى النقاد، وتسهيل ممارسة العنف، وعلاوة على هذا، وضع العوائق فى طريق تسوية سياسية كانت ممكنة[٢٢].

ويمكن أن تظل إسرائيل آمنة طالما يعتبرها الجميع «أصل استراتيچى»، وسوف تظل «رمزاً لآداب السلوك الإنسانى»، وذلك كما وصفتها صحيفة النيويورك تايمز، عندما بلغت العمليات الوحشية التى تنفذها إسرائيل على الأراضى المحتلة حدّا لاحظته وسائل الإعلام بدون جدية .

وبمقدور إسرائيل أن تعتمد على بيروقراطية حركة العمال فى أمريكا حتى تبرر ما تفعله، ولتوضح أنه بالرغم من «أن الإسرائيليين يحاولون الحفاظ على النظام، إلا أن قوات الدفاع الإسرائيلية لجأت فى بعض الأحيان إلى استخدام قوة غير ضرورية . . . ويعزى ذلك دون شك إلى عدم خبرة الجيش الإسرائيلى بمجابهة الشعب، ومهمات البوليس الأخرى، وكذلك إلى إحباط الجنود الإسرائيليين عندما يواجهون أطفالاً فلسطينيين يقذفونهم بالحجارة وبقنابل البنزين[٢٣]». ولتقدير هذا التصريح وما ينطوى عليه من معان، يجب علينا أن نعتبر أنه تم الإفصاح عنه فى إحدى الفترات النادرة عندما عملت وسائل الإعلام على تقديم بعض صور الأعمال الوحشية من النوع التى كان يتم تنفيذها لسنوات طويلة فى الأراضى المحتلة، وإن كانت تتم على مستوى أقل، لكنه لا يزال مستوى فاضحا. وكانت التقارير التى يقدمها «چون كيفنر» لصحيفة النيويورك تايمز بمثابة أمثلة جيدة جدّا عن الصحافة المحترفة، وتتناسب مع المستوى الذى حافظ عليه لسنوات كثيرة.

وساعدت التبريرات طوال عشرين عامًا على أن تعطى تفويضًا للكبت الشديد والإذلال الذى لا نهاية له، حتى بلغ أخيرًا مستوى المذابح المعتادة التى يقوم فيها الجنود باقتحام المنازل، وتهشيم الأثاث، وكسر العظام، وضرب المراهقين حتى الموت بعد إخراجهم عنوة من منازلهم، وعنف المستوطنين - مع إعطائهم

الحصانة الكاملة ـ والقدرة على تنفيذ عقاب جماعى، وعمليات التهجير، والإرهاب المنظم بناء على أوامر وزارة الدفاع . ومع تغير الأذواق، سوف نجد أن الشخصيات القيادية فى الحملات التى تهدف إلى حماية العنف الذى تفرزه الدولة من أن يمعن فيه أحد النظر - يعملون على خلق ماضٍ مختلف لأنفسهم لكن . . . السجلات موجودة لمن يختار الرؤية .

وكان دومًا هناك أشخاص مثل «إلى ويسيل» ليطمئن القارئ إلى أنه تجد فقط بعض «الاستثناءات التى يمكن الندم عليها ـ لكن السلطات الإسرائيلية تعمل على تصحيحها فورًا»، فى حين أنه يرغى ويزبد بسبب الجريمة الحقيقية، وهى إدانة الرأى العام للأعمال الوحشية الإسرائيلية! . ويخبرنا عن عيون الجنود الإسرائيليين «الغامضة»، ربما تكون هذه عيون هؤلاء الذين وصفهم منذ عدة أسابيع ماضية على أنهم جنود الاحتياط العائدين من الخدمة فى الأراضى المحتلة . لقد أدلوا بأقوالهم «**عن أعمال الإذلال والعنف التى يتم ارتكابها ضد السكان الفلسطينيين، حتى أضحى ذلك شيئًا مألوفًا، لدرجة أنه لا يسعى أحد لمنعه**»؛ ويتضمن ذلك «الأفعال المشينة» التى رأوها بأنفسهم فى حين تدير لها السلطات الحربية ظهرها[٢٤]. **أو ربما كان يفكر ويسيل فى الجنود الذين قبضوا على طفل يبلغ من العمر عشر سنوات، وعندما لم يذعن لطلبهم للإفصاح عن هوية الأطفال الذين يقومون بإلقاء الحجارة، بدءوا فى «تهشيم رأسه»، وتركوه «يشبه قطعة من اللحم»، وذلك مثلما وصف الجنود هذا الموقف . ثم استدار الجنود لأم الطفل وأخذوا يضربونها عندما حاولت أن تحمى صغيرها، وفى هذا الوقت اكتشفوا أن الطفل كان أصم وأبكم ومتخلفا عقليًا . وصرح أحد المشتركين فى عملية الضرب هذه: «لم يزعج» ذلك الجنود، وأمرهم قائد الفصيلة أن يتوجهوا لأداء المهمة التالية؛ لأننا «ليس لدينا وقت للعب»** .

أو ربما كان ويسيل يهدف من وراء ذلك إلى أنه «لم تعد صورة الجندى الإسرائيلى الذى يركل جسد امرأة عربية عجوز من الأخبار»، كما تعلق على الوضع بمرارة الصحافة العبرية عندما تتحدث عن هؤلاء الذين يتقبلون الأعمال الوحشية ببساطة، مثل مؤلف كتاب «ضد الصمت» الذى كان بمقدور كلامه أن

يخفف حقّا من وطأة المعاناة والإساءة إذا لم يتعهد بالتزام الصمت باعتباره الطريق المناسب[٢٥]، ويعامل الجميع هذا السلوك المتناغم على مدار سنوات كثيرة باحترام، بل إنهم يرونه شيئًا مقدسًا، وذلك مثلما هو مسطور فى كثير من الكتب التى تتحدث عن الثقافة الغربية .

وبتخويل إسرائيل كامل الحرية فى تدبير شئونها، أضحت إسرائيل حرة فى استغلال المعونة الأمريكية الضخمة فى إرسال قواتها المسلحة لإجراء مهمات معتادة؛ كما وصفتها الصحافة الإسرائيلية، (وإن كان نادرًا ما يذكر ذلك هنا)، فى الوقت الذى ظهرت فيه أفكار ويسيل عن «الاستثناءات التى يمكن الندم عليها»، التى هى على شاكلة: منع وصول المساعدات لمخيمات اللاجئين التى يتفاقم فيها «عجز شديد فى الطعام»، وكذلك يسود ضرب السجناء من الشباب بعنف شديد لدرجة رفض الطبيب العسكرى فى مخيم الإيواء بمنطقة الأنصار ٢ قبولهم، فكان أحدهم يسقط راقدًا «مسحوقًا من الضرب ودون حراك لمدة ساعة ونصف، ويحيطه الجنود دون أن يتلقى علاجًا طبيًا»، ثم «ألقوا به» من سيارة جيب، وهو فى الطريق إلى المستشفى، وعاودوا « ضربه بوحشية» مرة أخرى «على مرأى من عشرات الجنود» (ويُزعم أنه تم انتقاد أحدهم). ومن المهام المعتادة الأخرى، اقتحام منزل وإخراج طفل يبلغ من العمر سبع سنوات عنوة، حينما كان مختبئًا تحت الفراش، ثم يشرعون «فى ضربه بوحشية على مرأى من والديه وعائلته»، ثم يحولون دفة الضرب إلى والده، وأخيه أيضًا؛ لأنهما لم يفصحا عن المكان الذى اتخذ منه الطفل مخبأ. كل هذا، فى حين يصرخ الأطفال بصورة هستيرية «وليس بمقدور الأم تهدئتهم؛ لأنهم أمروها ألا تتحرك».

ومهمة أخرى هى ضرب أطفال بدءا من سن الخامسة، بدون رحمة. وفى بعض الأحيان يقوم بذلك ثلاثة أو أربعة جنود مزودين بعصىّ «حتى تنكسر أيدى وأرجل الأطفال»، أو يقوم الجنود برش غاز مباشرة فى أعينهم .

وتلك بعض الحكايات المرعبة التى يرويها الجنود من مخيم جباليا للاجئين، الذى يخيم عليه البؤس حيث «نجح الجنود هناك فى سحقهم»؛ لدرجة أنهم أصبحوا «منكسرين وواهنين ومنهكين تمامًا».

وإحدى المهمات الأخرى تعذيب فتى فى بداية سن المراهقة حينما بدأ السجناء فى التوافد على سجن الدهارية، ولم يبد الضابط الذى يراقب العملية أى رد فعل، وأخذ الجنود فى ضرب السجناء الوافدين بالعصى والخراطيم البلاستيكية، وبالقيود الحديدية على مرأى من القائد.

يروى ديدى سكر أحد أعضاء الكنيست «تحولت الحافلات الإسرائيلية إلى غرف تعذيب»، ذلك بالإضافة إلى رواية أعمال وحشية أخرى.

ومهمة أخرى هى الانتشار بحرية على أرض أريحا، واقتحام المنازل وضرب سكانها بوحشية وإذلالهم. ومهمة أخرى «النزول إلى الشارع وقتل كل من يقابلهم» فى مخيم العمارى للاجئين، و«الطرق على الأبواب، واقتحام المنازل وتهشيم الأثاث، وضرب سكان المنزل بما فى ذلك الأطفال»، ثم ضرب سائق عربة إسعاف وصل إلى موقع الأحداث بعد جره من شعره -وكان ذلك من فعل فرقه من أمهر المظليين، قامت فجأة بذلك دون أن يثيرها أحد وذلك تبعًا لقول الشهود، ومهمة أخرى هى إدخال أحدهم السجن وهو «يتمتع بصحة جيدة»، فيخرج منه «مشلولاً وأبكمًا»، و«فيما يبدو أن ذلك نتيجة لضرب وتعذيب لا هوادة فيه... ولقد عانى من ذلك حينما كان محتجزًا فى مركز الاستجواب بجنين».

ومهمة أخرى هى تبرئة ساحة شاب عربى، ثم سجنه تحت زعم إضرامه النار فى سيارة مُخبر للبوليس، اكتشفوا بعد ذلك أن هناك شخصًا آخر مسئولا عن الحادث، وأن اعترافه بذلك تم انتزاعه منه بعد تعذيبه، لكن دون أن يساور النائب العام، أوالقضاة أى شك فى أن هذا «اعتراف كاذب تم انتزاعه تحت تأثير التعذيب»، إلى غير ذلك من المهمات التى لا نهاية لها [٢٦].

وكما نشر ويسيل فى تأملاته، فعندما تزايدت حدة الأعمال الوحشية فى صيف عام (١٩٨٨م)، **نشرت صحيفة (چيروساليم پوست) قائلة - تبعًا للتقرير الذى تسلمته من عمال وأطباء الإغاثة بالمستوصفات التابعين للأمم المتحدة -هناك ارتفاع حاد فى عدد ضحايا الضرب الوحشى وأغلبهم «من الذكور الذين يبلغ**

عمرهم من (١٥ إلى ٣٠ عامًا)»، لكن قام أيضًا العاملون بالمستوصف «بعلاج أربعة وعشرين صبيًا وفتاة فى سن الخامسة وما هو أدنى من ذلك» خلال الأسابيع الماضية، وكذلك عالجوا كثيرًا من الأطفال الأكبر سنًا. فعلى سبيل المثال : قاموا بعلاج طفل فى السابعة من عمره أحضروه للمستوصف «فى حالة نزيف كلوى وتعلوه علامات ضرب بالعصى». وطبقًا لما يرويه الأطباء، والعاملون فى الإغاثة ، فإن الجنود الإسرائيليين يقومون بالضرب والركل، وضرب الأطفال بالعصى على نحو روتينى[٢٧].

وتوجد إحدى الحالات التى وصلت إلى ساحات المحاكم، ومن ثم أعاروها اهتمامًا شديدًا (فى إسرائيل). وتتحدث تلك القضية عن القبض على أربعة جنود بوحدة «صفوة»، واتهامهم بضرب أحد سكان مخيم جبالايا حتى الموت فى (٢٢ أغسطس). ونشرت صحيفة هاآرتز الإسرائيلية تفاصيل هذه القضية لأول مرة بعد شهر من حدوثها. فبعد أن قام بعض الأطفال برمى الأحجار، اقتحم عشرون ضابطا منزلاً، وشرعوا فى ضرب والد أحد الأطفال المشتبه فى أنه قام بقذف الأحجار، ويدعى الأب هانى الشامى. أخذ الجنود فى ركله وضربه بالعصى والأسلحة، ثم قفز فوقه الجنود من على السرير، فى حين كان ملقى على الأرض، وكانت رأسه تنزف من جراء ضربه بالعصى. وقام أيضًا الجنود بضرب زوجته، وعندما وصل أحد الضباط ووجد أن الرجل المجروح بشدة ينزف بغزارة، أمر بنقله إلى مكاتب الإدارة العسكرية، وليس إلى المستشفى؛ فهذا إجراء روتينى. وأخبروا العائلة بعد ذلك أن هانى الشامى لقى حتفه. وصرح جنديان من نفس هذه الوحدة : «لقد قمنا بضربه حقًا، بل وبعنف لكن من الأفضل أن نكسر عظام الناس بدلاً من ضربهم بالرصاص»، وذلك ترديدا لما يقوله وزير الدفاع، ثم أضافوا «لقد فقدنا صورتنا الآدمية»[٢٨].

وبعد الإعلان عن حالات الاعتقال، انكشف للعامة أفعال وحشية أخرى يقوم بها أفراد اللواء، ونسوق على سبيل المثال قصة الصحفى القادم من مخيم البرج للاجئين، الذى دخل المستشفى بعدما اقتحم الجنود منزله، وأجبروه على أن يركع على يديه وركبتيه، وأن ينهق كالحمار بينما كانوا يضربونه على خصيتيه،

وبطنه وظهره، بالعصى وأسلاك الكهرباء لمدة نصف ساعة، ثم هشموا نظارته وصرخوا : «والآن سوف تصبح حماراً أعمى»، ووصف الجنود لواء چيڤاتى بأنه «لواء لا قانون له»، وألقوا اللوم على القائد و«التوجه اليمينى»، وكذلك وحدات أخرى من هسدار إيشڤوت، وهى مدارس دينية عسكرية للتدريب، معروفة بتعصبها لأقصى اليمين[٢٩].

وأفرجت المحاكم عن الأربعة من الجنود الذين اتهموا بقتل الرجل، فى حين استمرت المحاكمة، وذكر ذلك باقتضاب دون تعليق صحيفة «چيروساليم پوست»، وروت الصحافة العبرية القضية التى حذفوها من النسخة التى صرحوا بها لجمهور القراء فى الخارج.

شهد أحد الجنود فى المحاكمة بأنهم «قاموا بعمليات الإذلال والضرب لتمضية الوقت»، وأضاف آخر بقوله : إن كرش الشامى الناتئ كان مضحكًا جداً للجنود، وكان «هدفًا للضرب»، وشهد ضابط بأنه هدد بقتل الشامى؛ لأن «أنينه أزعجنى» «فصرخت فيه كى يصمت وإلا قتلته». وأضاف قائلاً فى شهادته : إنه طلب من أحد الأطباء فى المجمع العسكرى الذى أحضروا إليه الشامى بعد ضربه أن يعالجه، لكن الطبيب رفض مطلبه، وأعطى أمرًا فقط بمسح الدم من على وجهه. وواصل الشاهد قائلاً : توافد فى هذا اليوم كثير من العرب على مقر القيادة، وكانت أيديهم مقيدة، وأعينهم معصوبة، وكان الضباط والجنود يضربونهم بوحشية. وعند سؤاله لماذا لم يعتن بالشامى أجاب الشاهد قائلاً : «لم آبه بهذا العربى الجريح؛ لأنه ينتمى لفصيلة العرب التى ترغب فى قتلنا». وشهد الجنود أن «فى اللحظة التى تقبض فيها على أى ممن يحدثون الشغب يجب عليك ضربه . . . حتى ولو لم يقاوم، وذلك لردعه».

ويأمر القادة الفرق العسكرية بأن «يكسروا أرجلهم حتى لا يتمكنوا من المشى، وأن يكسروا أيديهم حتى لا يتسنى لهم بعد ذلك قذف الحجارة». وصرح قائد جماعة بقوله : إنه يعطى «أوامر لا لبس فيها» بضرب أى مشتبه «لشل حركته لشهر أو اثنين» وذلك «من الضرورى» ـ كما جاء ذلك على لسانه فى الشهادة التى

أدلى بها ـ لأن «سجن المشتبه فيهم يشبه أخذهم لأحد المؤتمرات التدريبية لمنظمة التحرير الفلسطينية». **والضرب داخل المنازل، ما هو إلا مسألة تتم على «نحو يومى» فى غزة.**

وقبلت المحكمة العسكرية الالتماس الذى قدمه الدفاع، وكان قرار القضاء كالتالى: «**يوجد أساس للدعوى المقدمة بأن المتوفى ضربه الجنود فى معتقل عسكرى، لكن وللأسف الشديد لم تفلح التحريات فى تحديد هويتهم**».

وعلاوة على هذا نجم عن احتجاز الجنود لفترة ثلاثة وثمانين يومًا «حدوث توازن صحيح بين متطلبات الجيش وطبيعة براءتهم وطبيعة العدالة»، فنحن نتعامل مع جنود «يؤدون واجبهم العسكرى، وليس مع مجرمين» وكان ذلك هو حكم المحكمة.

وعلق زيفا ياريف على الحدث بقوله: «لم ينكر أحد أنهم ضربوا رجلا عربيا أعزل فى عقر داره، وأنهم كسروا عصا أو اثنتين على رأسه على مرأى من أطفاله، وأنهم قفزوا عليه بأحذيتهم»، لكن لا توجد عليهم مسئولية قانونية؛ لأن هذا الضرب ربما كان ليس السبب الحقيقى للوفاة «كما لو كان لا يوجد قانون يحظر ضرب المدنيين بوحشية أو كسر عصا على جسد رجل برىء، كما لو كان لا يوجد قانون لردع الهجمات الغادرة أو الإيذاء الجسدى المروع»[٣٠].

ولاحظ المراسل العسكرى لصحيفة هاآرتز تناقص عدد «الاستثناءات» التى وضعوها على ساحة القضاء، والسبب فى ذلك هو أن «الاستثناءات أصبحت شيئا معتادا». ولم يفهم جنود چيفاتى مثل أعضاء وحدة صفوة المظليين الذين حاكموهم «السبب حول هذه الضجة»! فهم لم يتصرفوا بطريقة تختلف عن تلك التى تصرف بها الجنود بوحدات أخرى، وأنهم كانوا ينفذون الأوامر ويفعلون تمامًا ما هو متوقع منهم -ويعتبر الضرب الوحشى للسجناء والمدنيين العرب فى منازلهم، أو فى الشوارع ـ ببساطة ـ جزءاً من نمط حياتهم اليومية، ومن ثم تعتبر محاكمتهم دون وجه حق، ومن الجلى أن المحكمة صدقت على ذلك.

وتبدو الآن الكلمة العبرية «هاريج» والتى تعنى المعنى الحرفى «استثناء» مستخدمة لتعنى «فعلا وحشيا»[٣١].

وتعتبر السلطات الأفعال الوحشية مجرد روتين. ويروى الطبيب ماركوس ليڤين الذى استدعوه فى الخدمة العسكرية جنديا احتياطيا فى المركز الطبى بمخيم الإيواء «الأنصار ٢» أنهم كلفوه بمهمة فحص السجناء «قبل وبعد الاستجواب»، وأخبر الأطباء العاملون بالمركز ليڤين أن ذلك ليس بالشىء الخاص، ففى بعض الأحيان، هناك بعض الأطراف المكسورة. فعلى سبيل المثال: أحضروا بالأمس طفلاً فى الثانية عشرة من عمره، وكانت كلتا قدميه مكسورتين بعد عملية الاستجواب. فتوجه ليڤين للقائد الذى قضى بالجيش ستة عشر عامًا ـ حتى يخبره: «اسمى ماركوس ليڤين وليس چوزيف، ولأسباب تتعلق بالضمير، فأنا أرفض أن أخدم فى مكان يذكرنى بالدول الديكتاتورية فى أمريكا الجنوبية». لكن الغالبية لا تؤرقها ضمائرها، أو تنظر فى الاتجاه الآخر. وأخبره أحد الأطباء «بعد مرور عدة أيام سوف تعتاد على هذا»[٣٢].

ويذكر الكاتب الإسرائيلى دان ألماجور فيلما تليفزيونيا رآه فى انجلترا فى الذكرى الثلاثين لاندلاع الحرب العالمية الثانية، يسألون فيه كثيرا من الضباط الألمان الذين تم تسريحهم من السجن ـ بعد أن قضوا فترة عقوبة بالسجن لاعتبارهم مجرمى حرب ـ لماذا اعتنوا بتصوير الأفعال الوحشية التى شاركوا فى تأديتها؟

فرد أحد الضباط قائلاً: «لم نقم بتصوير كثيرين منهم حتى يصبحوا سجلات تاريخية» لكن «حتى يصبحوا مادة نعرضها على الأطفال عندما نذهب لمنازلنا فى عطلة نهاية الأسبوع، فكانت مصدر تسلية عظيمة للأطفال» الذين حرموا من أفلام ميكى ماوس بسبب الحرب.

وتذكر ألماجور هذا الفيلم عندما قرأ شهادة جنود لواء چيڤاتى الذين وصفوا مقدار تسليتهم بكرش هانى الشامى الناتئ «الجذاب»، والذى كان «هدفا رائعا للضرب». وواصل ألماجور حديثه ووصف زيارته للضفة الغربية مع ضابط بلواء

التعليم برتبة رائد الذى وصف بكبرياء كيف ضرب الناس بعصا، وانضم لجماعة من الضباط الآخرين، وبعض الرجال والنساء **الذين انفجروا ضاحكين عندما سمعوا حكايات رواها رجل من اليمين المتطرف على رأسه قلنسوة يهودية، يحكى فيها كيف هرس بالبلدوزر منازل استهدفها البوليس السرى، بما فى ذلك أحد المنازل التى لم تكن من الأهداف المرجوة لكن كان يقع بين منزلين، بل ودمر فى طريقه حانوتًا عندما كان يستدير بالبلدوزر.**

استدعت كلمات ألماجور التى تشوبها المرارة الذكريات، ومن بينها حادثة لا يمكن لى أن أنساها حدثت منذ أربعين عامًا، عندما كان يتم عرض فيلم تسجيلى مرعب عن قصف هيروشيما فى ـ لكثير من التسلية ـ «منطقة المقاومة» الواقعة فى وسط مدينة بوسطن، وكان يعرض على أنه فيلم إباحى!. ظهرت قصة أخرى فى عدد شهر مارس (١٩٦٨م)، لصحيفة نيويورك تايمز مباشرة عقب هجوم تيت، تصف القصة ـ ببعض الانزعاج ـ كيف عطَّل المتظاهرون عرضًا بمعرض العلوم بشيكاجو، حيث يمكن للأطفال «أن يركبوا طائرة هليوكوبتر يتظاهرون فيها بقصف مواقع فى وسط مرتفعات ڤيتنام». وتضمن ذلك كوخ أحد الفلاحين الذى كان مصدر إزعاج العمليات البغيضة[٣٣].

«إنه بالفعل لمن المستحيل ـ كما يبدو ـ أن تربط بين هذه الحكايات، أو تطلب تأويلها أو تبحث عن المسئول، ففى كل يوم تظهر قصة جديدة». تلك كانت كلمات زڤى چيلات الذى كان يعمل على تسجيل العمليات الوحشية على الأراضى الفلسطينية بعناية وإخلاص، بينما كانت القوات المسلحة تلجأ إلى إجراءات أكثر وحشية؛ لقمع الانتفاضة الفلسطينية.

بعد ذلك يأخذ فى وصف قرية بيتا التى اكتسبت سمعتها السيئة بسبب مقتل فتاة يهودية هناك فى مستهل إبريل (١٩٨٨م)، فقد قتلها حارس إسرائيلى جن جنونه، بينما كان مصاحبًا لبعض المتنزهين بعد أن قتل اثنين من القرويين. وتم سجن شقيقة أحد الرجال المقتولين -والتى كانت حاملاً فى ثلاثة أشهر- بسبب أنها ألقت بحجر على قاتل شقيقها، واستمر سجنها حتى اليوم السابق لولادة

الطفل، لكن لم تحاكم السلطات الحارس الإسرائيلى الذى قتل ثلاثة أشخاص لأن ـ وذلك كما جاء على لسان الكولونيل رانان چيسن المتحدث باسم الجيش ـ «أعتقد أن هذا الحادث الأليم وتداعياته فى حد ذاته عقاب». وظل آخرون من سكان بيتا بالسجن لثمانية أشهر دون الحكم عليهم، وسمحوا فقط لواحد من أفراد العائلة أن يحضر جلسات المحكمة العسكرية.

وحكمت المحكمة بالسجن لمدة ثلاثة أعوام على أربعة من سكان هذه القرية؛ لأنهم ـ طبقًا للزعم ـ ألقوا أحجارًا قبل أن يقتل الفتاة اليهودية حارسها، واستحقت هذه القصة بعض الكلمات فى الفقرة رقم إحدى عشرة من أحد تقارير الأسوشييتد پرس (AP) بجريدة التايمز.

وقبل الحادث بعشرة أيام، نشرت التايمز الحكم على أحد المستوطنين اليهود بالسجن لمدة عامين ونصف، وهى أقل عقوبة يمكن الحكم بها فى ظل القانون لقتله راعيا عربيا وجده يرعى أغنامه بالقرب من مستوطنته. ولقد طردت السلطات سكان بيتا من قريتهم، ودمروا منازلهم، ودمروا أملاك القرية، ولم يسمحوا للقرية بتصدير زيت الزيتون لأوروپا، والذى يعتبر مصدر الدخل الرئيسى لها، بالرغم من رفض إسرائيل شراءه.

وقبل ذلك بأسبوعين، زار چيلات القرية عندما قتل جنود إسرائيليون طفلاً يبلغ من العمر اثنتى عشر عامًا بإطلاق الرصاص على مؤخرة رأسه، وهم على مقربة منه، فلقد فتكوا به بينما كان يحاول الفرار من الجنود الذين شاهدهم عندما كان يغادر منزله، وتركوه ينزف على الأرض على الأقل خمس ساعات، وذلك طبقًا لما أدلى به الشهود. وبالرغم من أنه لم يعد يتوافر لديه أى قوة أو عزيمة. ويواصل چيلات قص كثير من الحكايات تروى عن الفزع، والقسوة، والإذلال، فى حين تبلدت أحاسيس حتى من يقرؤها ـ وهى طائفة تتضمن قلة قليلة ممن يدفعون الثمن[٣٤].

ولقد ذكرت فقط عينة ضئيلة من «الاستثناءات التى يمكن الندم عليها» والتى «دون شك» تعزى إلى «عدم الخبرة» و«الإحباط» وجميعها أعمال وحشية

تزايدت بحدة فى منتصف عام (١٩٨٨م)، عندما تراجعت التغطية الإعلامية الأمريكية لها فى ظل وابل من الانتقادات الناجمة عن المعاملة غير العادلة للإسرائيلين العزل، وإن لم يكن ذلك بسبب العداء الخفى الذى يكنونه للسامية. وفى غضون ذلك، تزايد الندم والعويل حول المحن التى تمر بها إسرائيل، بعض المبالغات العرضية التى يثيرها البعض ممن ساعدوا فى إنشاء أساس لما يخشونه الآن. ويستمر مسلسل الأعمال الوحشية فى حين تشيح الصحافة بناظرها، فى حين أن من فى يده التخفيف من حدة الموقف يلتزم الصمت، ثم يطمئنونا بأن ما يحدث ليس بالشىء الخطير، أو يحذروا من المشكلات التى سوف تواجهها إسرائيل، إذا لم تتخذ بعض الإجراءات لإقرار حقوق الإنسان فى فلسطين، إلا أن هذه المسألة فى الوقت الحالى لم تثر قلقهم.

وقلما تنشر الصحافة الإسرائيلية (وخاصة العربية) قصص الرعب هذه. وروى مسئول إسرائيلى يعمل بوزارة الخارجية بعد عودته من الخدمة الاحتياطية: «لا تصل العامة أخبار عن الغالبية العظمى من الأحداث القاسية والعنيفة التى تتم على الأراضى الفلسطينية». وقدر أن العامة قد تسمع عن حادث واحد من بين كل عشرة عند تصعيد العنف، فأصبح الوضع «حربا حقيقية»، فهى حرب كبرى يتم حجبها عن أعين دافعى الضرائب الأمريكية الذين يقومون بتمويلها، وذلك إسهاماً آخر للرعب تموله الدولة[٣٥].

ومن الحقائق الأخرى التى يتم إخفاؤها عن أعين دافعى الضرائب، العروض الحالية التى تذهب إلى أن الحل قد يكمن وببساطة فى «نقل» المتمردين من السكان من الأراضى المحتلة، وهى فكرة واهية تطفو على السطح من حين لآخر، لكن يعارضها غالبا بعض الخصوم فى خضم التعليقات والمناقشات على أساس أنه لا يمكن تحقيقها. **وفى منتصف عام (١٩٨٨م)، آثر ٤٠٪ من الإسرائيلين اليهود طرد السكان العرب من الأراضى، فى حين اعتبر ٤٥٪ منهم أن إسرائيل دولة شديدة الديمقراطية، وعارض ٥٥٪ منح المواطنين الإسرائيليين من أصل عربى حقوقا مساوية (على نقيض ما تروجه الدعاية، فلقد كان الوضع قاسيا بسبب حرمان هؤلاء من حقوق مساوية، مثل: حق الدخول لأغلب أراضى الدولة).**

واعتبر معظم الأدب الصهيونى أن الفلسطينين زوار مؤقتون على أرض إسرائيل ـ ربما كان ذلك من رأى المهاجرين الجدد الذين استمالتهم إسرائيل ضمن الجهود المبذولة لإعادة بناء دولة اليهود. واستشرت هذه الأقصوصة فيما بين المفكرين الأمريكيين أيضًا، ومن الصعب جدًا أن تعارض الجماعات الدينية المتشددة، والآخذة فى التزايد، وتتمركز خاصة بالولايات المتحدة ـ إزاحة السكان عن الأراضى؛ أولئك السكان الذين هم فى مرتبة أدنى من اليهود، بالنظر إلى جوهرهم، وذلك كما جاء على لسان الكاهن راف كوك رئيس الحاخامات الإشكيناز فى الفترة (١٩٢١ـ ١٩٣٥م)، وأضاف قائلاً: **«إن الفرق بين روح بنى إسرائيل ... وروح من هم ليسوا باليهود [الأغيار] -على أى مستوى - أعظم وأعمق من الفرق بين روح البشر وروح الحيوان؛ لأن بين الروحين الأخيرتين [روح الأغيار وروح الحيوانات]، هناك فرق كمى فقط، ولكن الفرق بينهم وبين روح اليهود فرق كيفى»**[٣٦].

ومن يعتقد أن حتى الحل القائل بنقل سكان الأراضى الفلسطينية لن يجد قبولاً فى بعض المناطق بأمريكا الشمالية ـ مخطئون تمامًا.

ولقد أوضحت منذ زمن بعيد شخصيات موقرة فى اليسار الاجتماعى الديمقراطى بالولايات المتحدة، أن السكان الأصليين لما كانت تسمى فى الماضى فلسطين «يقعون على هامش الأمة»، ومن ثم قد «تهدأ» مشكلتهم «بمساعدتهم على أن يرحلوا؛ لأنه يتعين عليهم ذلك».

علق ألكسندر كوكبرن أنه لم يسمع أحد ولو مجرد الهمس، عندما أخذ اجتماع حزب الجمهوريين عام (١٩٨٨م) «يشجع وبرصانة مبدأ نقل الفلسطينين» بالكلمات التالية: **«قد يجذب توافر الوظائف وفرص متاحة أخرى كثيرة بالدول المجاورة، طاقات المزيد من الشباب لبناء عالم خاص بهم، وذلك أحرى من تدمير العالم الخاص بشخص آخر»**[٣٧]، **ويقصد بذلك [تدمير العالم الخاص بشخص آخر] النضال من أجل الحصول على حقوقهم من حكم عسكرى قاس، تدعمه وتموله الولايات المتحدة**.

(٣) لقاءات القمة[٣٨]

عند التحضير لاجتماعات الرئيس ريجان بجورباتشوف فى أثناء قمة واشنطن المنعقدة فى (١٩٨٧م)، صاغت الصحافة الأخبار بعناية، لتوكيد وصول الأخبار المناسبة للعامة، أقصوا عنها أخبار التصويت بالأمم المتحدة المناهضة لتصعيد سباق التسليح الذى تروج له الولايات المتحدة، فتلك رسالة غير مفيدة فى لحظة يتركز فيها الانتباه على إنجازات ريجان فى إقرار السلام بالعالم. ولم يكن من الواجب فقط وضع الرأى العالمى تحت طائلة مقص الرقيب فى وسائل الإعلام المستقلة، فحركة السلام المحلية لم تكن أقل شأنًا.

وبتلخيص التغطية الإعلامية للحدث، لاحظت منظمة المراقبة فير (FAIR)، أنه «تم اعتبار ـ فقط أن نقاد الجناح الأيمن الذين انتقدوا المعاهدة النووية (INF) هم الذين يستحقون تسليط بؤرة الأخبار عليهم». وأما عضو مجلس الشيوخ الجمهورى مارك هاتفيلد الذى وجه نقدًا لاذعًا لحكومة ريجان بسبب الانتشار النووى الذى اتسم بالطيش «فلقد قاموا بإقصائه من وسائل الإعلام القومية» وكان ذاك هو نفس مصير جماعة (SANE / Freeze)، وهى أكبر جماعة أمريكية داعية للسلام. وكان التجاهل من نصيب مؤتمرها الصحفى عن دور حركة السلام فى وضع أساس المعاهدة النووية (INF)، لكن وفى نفس اليوم أصبح مؤتمر صحفى آخر عقده حلف مناهضة التهدئة الذى شجبوا فيه ريجان وأطلقوا عليه اسم «أبله الكريملين» بمثابة «قصة إخبارية كبرى». ونشرت وسائل الإعلام إدانة چورج شولتز وزير الخارجية لحركة السلام، ودعوته التى وجهها لهم كى «يقروا بأنهم كانوا على جانب الخطأ»، لكن كان تعليق بريچيد شى أمين السلام بمنظمة (SANE / Freeze) على ذلك: «لم تتيحوا لنا ولو بوصة واحدة حتى نروى لكم القصة من وجهة نظرنا». وتم رفض الاتهامات السوفييتية الخاصة بمحاولة

الولايات المتحدة تقويض معاهدة (ABM)، لمسعاها وراء حرب النجوم، بل وأطلق عليها اسم «مذهبية»، و«عدائية» فى تقارير الأخبار بالتليفزيون، والتى عرضت تلخيص للمؤتمر بواسطة ريتشارد پيرل، الذى انتقد معاهدة INT من وجهة نظر اليمين المتشدد، وكذلك الصقر الديمقراطى سام نان الذى كان يؤدى دور الحمامة (مثلما ذكر توم بروكاو بمحطة NBC)، وكما هو معتاد كان يوجد نقاش لكن فى إطار الحدود اللائقة[٣٩].

وتضمن الجدول الرسمى لاجتماعات القمة دور ريجان كصانع للسلام، ولهفته على إقرار حقوق الإنسان، وكانت مهمة وسائل الإعلام فى ذاك الوقت هى توكيد هذين الجانبين من إنجازات الرئيس الأمريكى، وأصبح ممكنًا الإبقاء على الجانب الأول من خلال الترشيح الملائم للأوضاع. وأما الثانى فقد أرسوه بنفس رباطة الجأش. وعندما خطا جورباتشوف على أرض الولايات المتحدة فى مطار واشنطن أمام كاميرات التليفزيون، علق دان راذر منسق الأخبار بأن جورباتشوف سوف يركز على خفض التسلح لكن «سوف يقحم ريجان الاتحاد السوڤييتى فى النقاش حول قضايا أوسع مثل حقوق الإنسان وأفغانستان ونيكاراجوا»[٤٠]. وكان البعض شديدى العته لدرجة أنهم لم يسألوا عن سجل ريجان فيما يختص بحقوق الإنسان الرئيسية (كما هو الحال فى أمريكا الوسطى على سبيل المثال). وبالرغم من أنه لم يتماد أحد مثلما فعل دان راذر ـ الذى يتم انتقاده غالبًا لفرط ليبراليته ـ فى تأويل أن ما حدث فى نيكاراجوا هو تجاوز سوڤييتى[٤١].

وأوضح فيليپ تاوبمان فى تقريره الإخبارى من موسكو، والذى تم نشره بالصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز، أنه بالرغم من وعد جورباتشوف، فإنه لا يزال أمامه كثير ليتعلمه، فلا يزال «يعرب عن وجهة نظر سوڤييتية عتيقة عن الولايات المتحدة: طبقة حاكمة يهيمن عليها كيان صناعى يديره الجيش، تسيطر على الحكومة وتستغل الغالبية العظمى من الأمريكيين، وتخلق مجتمعًا تتأصل فيه عدم المساواة الاقتصادية والظلم»، ولا يتوافق هذا الرأى «المنحرف أيديولوچيا» مع نظرة «أكثر حنكة للمحللين السوڤييت، وكبار الزملاء الذين

يعرفون حقيقة الوضع بالولايات المتحدة» ومن ثم فهم يعون مدى بعد هذا المفهوم عن الواقع. واحتوى نفس العدد من جريدة النيويورك تايمز على مقال كتبه آدم والينسكى بعنوان «كيف يصير الحال عندما تكون فى الجحيم؟»، وأخذ هذا المقال فى تصوير واقع الحياة فى الأحياء الفقيرة بشيكاجو فى هذا المجتمع الخالى من عدم المساواة الاقتصادية والظلم والاستغلال![٤٢].

وحظى اجتماع قمة موسكو الذى عقد فى يونيو (١٩٨٨م) بالمعاملة نفسها. ومع وجود بعض الاستثناءات القليلة جدّا، فظهر فى صفحات جريدة نيويورك تايمز تعليقات تراوحت بين الإعجاب بالدفاع الشجاع لريجان عن حقوق الإنسان (بالاتحاد السوفييتى)، إلى انتقاد استسلامه للروس، و تحوله المثير للفضول لاعتناق مبادئ لينين. ونقلت الأخبار اجتماع ريجان بالمتمردين السوفييت، وتم وصفه بأنه رجل «يؤمن بشدة» ببعض المبادئ القليلة البسيطة، وأهم خصاله الأساسية الواضحة هو عمله كداعية لحقوق الإنسان، وإرساء الطريقة الأمريكية. وأضاف الصحفيون أن «أفضل خطبة لريجان» كانت تلك التى وجهها للطلاب بموسكو التى أوضحت «قلق الرئيس الدائم ـ الذى يستحق الثناء عليه ـ إزاء حقوق الإنسان». وربما أظهر هذا القلق إعجابه المحموم بقتلة الإبادة الجماعية فى القيادة العسكرية بجواتيمالا، وتنظيمه لإرهاب الدولة فى السلڤادور، ناهيك عن معاملته النبيلة للفقراء على أرض الولايات المتحدة[٤٣].

لكن تمت معاملة مؤتمر صحفى فى تشرش سنتر (Church Center) بالقرب من الأمم المتحدة، والذى عقده تحالف حقوق الإنسان بطريقة مختلفة، فلقد تجاهلت وسائل الإعلام المحلية مطلبهم بمراعاة حقوق الإنسان التى يتم انتهاكها فى الولايات المتحدة، والدول التى تعتمد على المعونة الأمريكية، وقام بالتحدث فى هذا المؤتمر المدير القانونى للاتحاد الأمريكى للحريات المدنية وممثلون من مركز الحقوق الدستورية والحركة الأمريكية الهندية، وجماعات حقوق السجناء، إلى ما شابه ذلك[٤٤].

وكانت بعض الصحف الأجنبية أكثر من كارهة لتناول جدول أعمال

واشنطن، وأوضح صحفيون من جريدة «جلوب أند ميل» بتورونتو، أنه مثلما كان ريجان «يشعر بأنه من الضرورى إعطاء الاتحاد السوفييتى محاضرة عن حقوق الإنسان» فى أثناء لقاءات القمة، **نشرت صحيفة نيويورك تايمز بعضًا من «الفضائح المذهلة» عمن يقومون بالتعذيب من الذين تسلحهم وتنصحهم الولايات المتحدة، بالهندوراس، وتفضيل المخابرات المركزية الأمريكية للطرق غير الإنسانية التى لا تترك آثارًا لها! بالرغم من أن القصة التى ظهرت بالتايمز عزفت عن ترديد تقرير إذاعة بى . بى . سى الذى أذيع منذ ستة أشهر ماضية، حول وجود موظفين أمريكيين فى الاجتماع الذى أمرت فيه فرقة الموت (باتاليون -٣١٦) ـ والتى تم تدريبها على يد الولايات المتحدة ـ بقتل قس أمريكى - الأب چيمس كارنى- بإلقائه من على ظهر طائرة هليوكوپتر**[٤٥].

وأما دور الولايات المتحدة بالهندوراس، و«مواصلتها» «للحرب القذرة» بالأرچنتين، فلا يعتبران «سجلاً يمكن التباهى به عن احترام كرامة وحرية الإنسان»، وعكف صحفيو «جلوب أند ميل» على إيضاح ذلك مع نشر بعض الأمثلة الخفيفة لإيضاح وجهة نظرهم. ويجب ملاحظة أنه كان بمقدور النيويورك تايمز أن تنشر هذا الموضوع، فى حين ـ على عكس نظيرتها الكندية ـ أنها وجدت أن ذلك لا يتعارض مع «قلق ريجان الذى يستحق الثناء عليه إزاء حقوق الإنسان» فى الكتلة السوفييتية . .

وأضافت جريدة نيوستيتسمان بلندن «يجب اعتبار أى ادعاء قائل بأن الرئيس الأمريكى يعمل من أجل الترقى الأخلاقى هو أكثر أنواع النفاق ترويعًا»، مع ملاحظة تأييده لذاك «المنبر لحقوق الإنسان» بالنسبة للإرهابيين التابعين للدولة بالسلڤادور وجواتيمالا و«الحملات الإرهابية المقيتة»، ضد المدنيين العزل فى نيكاراجوا.

وعلق أيضًا الصحفيون على «المفارقة الواضحة» فى عرض ريجان لجورباتشوف شريط ڤيديو لفيلم «الإقناع الودى» وهو الفيلم الأول فى تاريخ هولى وود الذى تم عرضه دون ذكر كاتب السيناريو لأنه بالقائمة السوداء عندما كان ريجان رئيسًا لاتحاد الممثلين والفنانين، ويطرد «المخربين» من الاتحاد خلال

فترة مكارثى فى مطاردة الساحرات! [الشيوعيين أو من يميلون للاشتراكية][*]، وأخيراً كان يؤكد أنه «لا يوجد شىء فى هولى وود اسمه القائمة السوداء». وعقب الصحفيون بقولهم: «قامت وسائل الإعلام الغربية بعرض الأدوار التى كان يقوم بها ريجان ـ فى موسكو ـ يقدر ما تستحق» و«تعى وسائل الإعلام الغربية مكانتها». فهم على صواب فيما يتعلق بالولايات المتحدة حيث يتوجب على المرء أن يبحث كثيراً حتى يجد ملاحظة متضاربة مثيلة[٤٦].

* * *

(*) يشير الكاتب إلى المحاكمات الشهيرة للساحرات فى مدينة سالم، تحت حكم الإيفانجليكيين المتشددين، وحكموا بالحرق على عدة نساء ـ المترجمة.

obeikan.com

(٤) وسائل الإعلام والرأى العالمى

يتبين من حركة التصويت بالأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٧م فى أثناء انعقاد قمة واشنطن، وكذلك من معالجتها كما تم ذكرها بالنص، وجود نموذج أكثر عمومية. **فخلال السنوات السابقة تزعمت الولايات المتحدة حركة الاعتراض بالڤيتو فى قرارات مجلس الأمن. وبدءًا من عام (١٩٦٧ وصولا إلى عام ١٩٨١م)، قامت الولايات المتحدة باستخدام حق الڤيتو ضد سبعة قرارات تدين الممارسات الإسرائيلية فى جنوب لبنان، وتقر بحقوق الشعب الفلسطينى، وتستهجن تغيير إسرائيل لوضع القدس، وبناءها للمستوطنات على الأراضى المحتلة.**

وفى كل مرة اتخذت الولايات المتحدة وحدها موقف المعارضة. ولجأت إدارة ريجان إلى استخدام حق الڤيتو ضد ثلاث عشرة قضية مماثلة. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة التى استخدمت حق الڤيتو[٤٨].

وكانت أيضًا الولايات المتحدة منفردة، أو ربما ساندتها قلة قليلة، عند معارضة أو استخدام حق الڤيتو ضد قرارات الأمم المتحدة الخاصة بجنوب إفريقيا، وقضايا التسليح وأمور أخرى.

ولم تنشر الصحف غالبًا الأخبار حول مسائل التصويت هذه أو ربما ذكرتها فقط فى شكل هامشى. وعلى وجه العموم تتخذ الأخبار التى تتعلق بالأحداث الجارية الشكل المألوف لدى الصحافة التى تقع تحت سطوة الحكومة كما أوضحت الأمثلة السابقة. ولسوف أذكر مثالاً توضيحيًا آخَر: **فى نوڤمبر (١٩٨٨م)، صوتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة (١٣٠ صوت ضد ٢)، (وهما الولايات المتحدة وإسرائيل) لصالح القرار الذى «يدين» إسرائيل «لقتل وجرح فلسطينيين عزل»، فى غمار قمع الانتفاضة الفلسطينية «واستهجنت بشدة» ازدراءها**

لقرارات مجلس الأمن السابقة التى تدين أفعالها فى الأراضى المحتلة، ونشرت هذا صحيفة نيويورك تايمز. فذكرت الفقرات الثلاث الأولى بالمقال الحقائق الأساسية، لكن تم تكريس باقى المقال (عشر فقرات) لشرح موقف الولايات المتحدة وإسرائيل، ولمن امتنعوا عن التصويت، و«لوضع العرب المزرى نسبيًا» فى القرارات السابقة. فتحول كل ما سمعناه من مؤيدى القرارات إلى تحفظات؛ لاكتشافهم أن هذا القرار «غير متوازن»[٤٩].

وأثارت عزلة الولايات المتحدة بعض القلق، ففى عام (١٩٨٤م) كرست جريدة نيويورك تايمز مقالة كبرى لهذا الموضوع كتبها مراسلها الصحفى لدى الأمم المتحدة ريتشارد برنشتين[٥٠]، فأوضح قائلاً: «توجد كثير من الأصوات»، التى تسأل «ويعلو صوتها رنة من الشك والألم»، عما إذا كانت للأمم المتحدة أية قيمة على الإطلاق. وواصل قائلاً: «فهناك شعور متزايد بأن الأمم المتحدة أصبحت تكرر نفسها، ومتكلفة ومتطرفة ومناهضة للديمقراطية، حيث أضحت بقعة تهاجم فيها الدول الولايات المتحدة بتحد ظاهر، بل وامتد ذلك الهجوم حتى من قبل الدول التى تربطها بالولايات المتحدة أواصر ثنائية حميمة». «وعلى مدار السنوات القادمة -دون شك فى هذا إلا بنسبة ضئيلة- سوف يهيمن على الأمم المتحدة ما يسمى بأيديولوچية العالم الثالث» ـ وذلك كما يرى أغلب أعضاء الأمم المتحدة ـ وأن هجومها ضد الولايات المتحدة «مكثف ومن طرف واحد».

ويستمر هذا الحال بالرغم من الإدانات التى توجهها الأمم المتحدة سنويًا والخاصة بوضع الاتحاد السوفييتى فى أفغانستان، وعلاوة على هذا تقارير الأمم المتحدة الدائمة عن انتهاك حقوق الإنسان هناك، وتصويت مجلس الأمن الذى يشجب إسقاط السوفييت لطائرة من طراز (KAL 007)، على الأراضى السوفييتية، **فى حين لم تظهر على الساحة أى ردود أفعال إزاء إسقاط البحرية الأمريكية لطائرة مدنية إيرانية فى المياه الإقليمية الإيرانية راح ضحيتها (٢٩٠) إنسان. وكذلك كان الحال إزاء هجوم الولايات المتحدة على ڤيتنام الجنوبية، وبعد ذلك على الهند الصينية، فلم يقم أحد بشجبها أو تعريضها للاستجواب.**

فى الواقع ـ كما أشارت شيرلى هازارد «على مدار كل هذه الأعوام لم تخضع مسألة الحرب فى ڤيتنام لمناقشات الأمم المتحدة»[٥١].

وصرح برنشتين استكمالاً لمقاله الذى يوضح تقهقر دور الأمم المتحدة، بأن كلاً من مجلس الأمن والجمعية العمومية، قد قام بشجب غزو الولايات المتحدة لجرانادا، بما فى ذلك أغلب دول حلف شمال الأطلنطى ودول أخرى من حلفاء الولايات المتحدة.

ولم تفلح حتى جهود سفيرة الأمم المتحدة چين كيرك پاتريك -التى تم نعتها بأنها ربما كانت الوحيدة التى تتمتع بالعقل الأكثر حكمة فى العالم بأسره (وهى عبارة بالتأكيد أثارت بعض الضحكات الخافتة هناك) ـ عندما يصر« الهراء الملفق عن العنصرية والاستعمار والفاشية»، والهجمات ذات الطابع «الطقوسى» على الولايات المتحدة فى بقعة كانت تعد سابقًا فى أيام الرخاء مكان «الحوار العقلانى»، عندما كانت هناك «أغلبية أوتوماتيكية» تعضد مواقف الولايات المتحدة.

ويختتم برنشتين مقاله قائلاً: «والسؤال المطروح» هو:

«ليس لماذا انحرفت سياسة الولايات المتحدة عن سياسة باقى الدول الأعضاء، بل لماذا فشلت أكبر قوة ديمقراطية فى العالم فى أن تكسب تأييداً لآرائها فيما بين المشتركين فى مناقشات الأمم المتحدة. وفيما يبدو أن الإجابة تندرج تحت عاملين أساسيين.

أولهما (وهو العامل الرئيسى) هو الهيكل والثقافة السياسية المتواجدة فى العالم بأسره، والتى تنزع إلى عزل الولايات المتحدة وتصويرها فى شكل الفتى الشرير أيديولوچيا.

أما السبب الآخر فهو فشل أمريكا فى أن تلعب لعبة الديپلوماسية المتعددة الأطراف باحتراف كاف».

وباختصار فإن السؤال المطروح هو: لماذا أصبح العالم خارج الإطار المرسوم؟!

لكن فى عام (١٩٧٢م)، أعرب عضو مجلس الشيوخ الأمريكى ويليام فولبرايت عن راى مخالف عندما أثارت سياسات الولايات المتحدة سخطه فقال: «بما أننا قمنا بالسيطرة على الأمم المتحدة لسنوات طويلة بإحكام وسهولة مثلما يسيطر الرئيس على أتباعه، فمن ثم اعتدنا على فكرة أن الأمم المتحدة مكان يتسنى لنا فيه أن نضع رغباتنا حيز التنفيذ».

وعلق إيڤان لوارد فى كتابه «تاريخ الأمم المتحدة»، بقوله: «دون شك لو كانت الدول الشيوعية تشكل الأغلبية لكانت تصرفت حسب هذا المنوال، لكن تصرف الغرب كان... إساءة لاستخدام السلطة. فكان إساءة لدرجة أنه كان يجب على نفس هؤلاء الأعضاء الغربيين أن يأسفوا عليها أسفًا شديدًا، عندما تغير مرة أخرى ميزان القوة، وأمسكت أغلبية أخرى زمام السيطرة على المنظمة» مما أفضى إلى «غضب وليس ندم» وذلك مثلما علقت شيرلى هازارد عند استعراضها دراسة لوارد(٥٢).

وتواصل هازارد وصف كيف تأتى للولايات المتحدة ـ بمساعدة الأمين العام تريجفى لى - أن تقوض إنشاء «خدمة مدنية عالمية مستقلة»، فى الأمم المتحدة « قد توفر وتقترح إصلاحات محايدة للحفاظ على المبادئ التى اشتركت فيها الحكومات اسميا فى سان فراسيسكو، عند تأسيس الأمم المتحدة.

وتشير شيرلى هازارد إلى إصرار الولايات المتحدة على السماح لمكتب المباحث الفيدرالى بأن يجرى مطاردات تشبه «مطاردة الساحرات» من أجل السيطرة على اختيار جهاز العاملين، وفتح «بوابات... للتعيينات السياسية» وأن تخاطر بوضع المنظمة.

وتصف شيرلى هازارد بالتفصيل فى الدراسة التى أجرتها عن «تدمير الأمم المتحدة لذاتها»، عملية مطاردة الساحرات، فتوضح كيف أصبحت «غالبية القوة الدولية، العاملة بأمانة الأمم المتحدة، خاضعة لاختبارات مكتب المباحث الفيدرالى، وموافقته، وذلك باتفاق سرى مع وزارة الخارجية، الأمر الذى ليس له أى سابقة، سوى مرسوم موسولينى الخاص بعصبة الأمم المتحدة».

وكان هذا الاتفاق السرى «علامة بارزة فى علاقات الأمم المتحدة، والنقطة التى يمكن التحقق منها، والتى عندها سلمت الأمانة الدولية نفسها للأبد، وهى فى أعوامها الأولى لأيدى المصلحة القومية. . . ويعد ذلك انتهاكًا مباشرًا لدستور الأمم المتحدة». وأردفت ذلك ببيان أن: لو كان قد تم كشف النقاب عن اتفاق مماثل مع الاتحاد السوفييتى «لكانت صيحة احتجاج دولية تعالت، والتى ـ وفى كل الاحتمالات ـ تنادى بحل الأمم المتحدة نفسها»، لكن فى هذه الحالة مرت الفضيحة فى صمت، تبعًا للاتفاقات المعتادة. وخوفًا من فقد المخصصات المالية التى تقدمها الولايات المتحدة، انصاعت الأمم المتحدة لذلك الوضع.

وتختتم هازارد مقالها بإعلان «كان مبدأ الولايات المتحدة فى مصطلح «الدولى» ـ ولا يزال ـ فى أحسن أحواله ضربًا من أحادية الجانب الحميدة التى يتم فيها تنفيذ السياسات الأمريكية دون معارضة، وذلك لصالح الجميع»[٥٣].

ويفسر حكم هازارد رأى الولايات المتحدة البيِّن، وكذلك موقف وسائل الإعلام إزاء الأمم المتحدة عبر السنين.

فعندما كانت الأمم المتحدة أداة سهلة للانقياد وراء الولايات المتحدة، تزايدت صيحات السخط حول سلبية السوفييت، وجاهد علماء الاجتماع الأفذاذ أن يجدوا أصول ذلك فى الثقافة الروسية، وفى الممارسات المتبعة فى تنشئة الأطفال، وبعدما وقعت المنظمة تحت سطوة «استبداد الأغلبية»، أو كما قد نسميها «الديمقراطية» ـ تحولت الأوضاع إلى حالة من «الشك والألم»، مع إجراء تأملات عميقة المستوى حول القصور الثقافى للأغلبية الجاهلة.

وتم اتباع مواقف مماثلة إزاء منظمات دولية أخرى. فعندما رفض أعضاء وفد أمريكا اللاتينية خلال اجتماع منظمة الدول الأمريكية (O.A.S) أن ينصاعوا لرغبة الولايات المتحدة عندما حاول أنصار ريجان الأسخياء خلع الچنرال نورييجا من منصبه فى پنما، ذلك لأنه أصبح لا طائل أو نفع منه. علقت مراسلة جريدة التايمز «إلين سيولينو» بأسًى قائلة: «فقدت منظمة الدول الأمريكية بمرور السنين كثيرًا من السلطة المخولة لها كضمير لأمريكا اللاتينية». (ظهر هذا المقال فى عدد

(٢٩ فبراير ١٩٨٨م)، وترجمة هذا التعليق : أنها لم تعد منصاعة لأوامر الولايات المتحدة.

ويفترض فى جميع الأنحاء ـ وذلك شىء خارج نطاق المناقشة ـ أن ما تفعله الولايات المتحدة وما تمثله هو صحيح وصالح، أما إذا فشل الآخرون فى معرفة صحة ذلك الرأى فهم مخطئون بالتأكيد، فلا تظهر السذاجة دون وجود شىء من الممارسات الطفولية ـ لكنها سرعان ما تنزوى عندما نكتشف كيف تحولت إلى أداة للعذاب والألم.

ولكونها أغنى وأقوى دولة فى العالم، تواصل الولايات المتحدة إلهاب ظهور الآخرين بسوطها. نشرت جريدة «التايمز» أن «من المحتمل أن ترجئ منظمة الدول الأمريكية برنامج المعونة لما تبقى من العام؛ بسبب حلول أسوأ أزمة مالية فى تاريخها».

والسبب وراء ذلك كالآتى : يعزى نصف العجز بميزانية هذه المنظمة والذى يبلغ ٢٠مليون دولار أمريكى فى (عام ١٩٨٨م)، إلى خفض المساهمة الأمريكية، فى حين أن ثلثى الديون المستحقة للمنظمة، والتى بلغت (٤٦ مليون دولار أمريكى) على الولايات المتحدة ـ وكان ذلك فى نوفمبر (١٩٨٨م). وأعلن الأمين العام للمنظمة : «إن الوضع خطير جدّا لدرجة أصبح فيها جوهر المنظمة فى خطر». وحذر المسئولون بمنظمة الدول الأمريكية من أنه سوف تتسبب الأزمة المالية فى تقليص برامج التنمية بأكملها، وأضافوا أن «احتدم النقاش منشأه الآراء شديدة التعارض حول دور المنظمة فى نصف الكرة الجنوبى»، مع معارضة الولايات المتحدة لبرامج التنمية التى كان المستفيدون منها يفضلونها.

وأعلن رئيس لجنة «بين الدول الأمريكية» للسيطرة على تعاطى المخدرات بمنظمة الدول الأمريكية أن «سوف يتوقف أيضًا برنامج مكافحة المخدرات مع نهاية هذا العام»، فى حين وبخت إدارة ريجان دول أمريكا اللاتينية لفشلها فى السيطرة على تدفق المخدرات داخل الولايات المتحدة.

ومنشأ تخفيض المعونة المالية التى تقدمها الولايات المتحدة للمنظمة هو انتقاد

المسئولين بالإدارة الأمريكية، وبعض أعضاء الكونجرس للمنظمة؛ «لأنها تقاعست عن اتخاذ إجراءات أكثر حزما ضد نيكاراجوا والچنرال نورييجا»[٥٤].

وأوضح أحد أعضاء الكونجرس قائلاً: «لم نكن راضين لأننا لم نحظ من أدائهم بما يساوى دولاراً واحدا من أموال دافعى الضرائب الأمريكية»، ونجحت إدارة ريجان ذات التخطيطات البلطجية فى أن تخلق مساندة عبر نصف الكرة الجنوبى للچنرال المكروه جداً نورييجا؛ لانزعاجهم من تدخل الولايات المتحدة الصريح بعدما انقلبت فجأة ضده.

وتواجه الأمم المتحدة حاليًا نفس هذا النوع من المشكلات؛ لأنها لم تعد حصيفة بشكل كاف يجعلها تعمل كجهاز خاضع لنفوذ الولايات المتحدة. وتعد الولايات المتحدة حاليًا أكبر المدينين، حيث بلغ إجمالى مديونياتها لها (٤١٢ مليون دولار أمريكى) فى (سبتمبر ١٩٨٧م)، وتليها فى المرتبة الثانية البرازيل بإجمالى مديونيات (١٦ مليون دولار أمريكى)، وأعلن الاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت أنه سوف يقوم بتسديد جميع ديونه الكبرى. وفيما مضى عندما كان الاتحاد السوفييتى هو المتهم فى هذا الأمر، ساندت الولايات المتحدة رفع طلب إلى المحكمة الدولية؛ كى تصدر قانونا بشأن دفع الديون، وصدَّقت حكم المحكمة بوجوب تسديد الأعضاء ديونهم بأنفسهم. لكن الظروف تغيرت الآن، ومن ثم لم يعد دفع الديون إجباراً مقدساً. وتبعًا لأقوال بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة الذين تكتموا نشر حقيقة الأمر القائلة: بأن الأمم المتحدة «تدفع بطريقة غير مباشرة من (٤٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار أمريكى) سنويًا للولايات المتحدة وللمشروعات الاقتصادية بنيويورك»[٥٥].

لا يتم تسليط الضوء إعلاميا بطريقة جيدة عندما يخدم ذلك أهداف غير مرغوب فيها، ومثال واضح على هذا هو الجهود المبذولة لحل توترات الحدود، ونادراً ما يتم نشر ذلك فى حالة دولة معادية، وبخاصة عندما تكون ضحية من ضحايا هجوم أمريكى، والدليل على ذلك عروض نيكاراجوا الخاصة بمراقبة الحدود.

ولسوف أروى مثلاً إضافيا آخر : فى (مارس ١٩٨٨م) خلال الإضراب الذى حدث فى نيكاراجوا ضد الكونترا، الذى أفضت تداعياته إلى إضافة بعض الكيلومترات للمنطقة الواقعة تحت سيطرة الكونترا فى الهندوراس، أثيرت تعليقات كثيرة غاضبة حول عدوان الساندينيستا وتهديدهم للهندوراس المسالمة، وطالبت نيكاراجوا أن يقوم مراقب يتم تعيينه من قبل الأمم المتحدة بفرض مراقبة على الحدود الفاصلة بين نيكاراجوا والهندوراس. ولقد أدى هذا الإجراء إلى اجتثاث تلك المخاوف، وذلك فى حالة ما إذا كانوا جادين منذ البداية. لكن الهندوراس رفضت دعوة نيكاراجوا بتعيين مراقبين من قبل الأمم المتحدة ـ وذلك كما أفضى المتحدث باسم الأمم المتحدة للصحافة. وطالبت كذلك نيكاراجوا محكمة العدل الدولية أن تقوم بإجراء تحقيقات حول الغارات المسلحة، التى زعموا أن الهندوراس تقوم بها. وممن الجلى أن النيويورك تايمز لم تذكر أى أخبار عن تلك الحقائق التى آثرت أن تنشر أنه قبل ذلك بثلاثة أشهر، طلب «كارلوس لوبيز» وزير الخارجية فى الهندوراس إجراء مراقبة للحدود[٥٦].

***